

Distr.: General
24 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة ستيفاني ويليامز، بيان الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا (باسم إندونيسيا وفييت نام)، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في ليبيا" التي عقدت يوم الخميس 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. كما أدلى ممثل ليبيا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) إينغا روندا **كينغ**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير


231220 301120 20-15863 (A)

المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصـــة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ورئيســـة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني وليامز

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

منذ إحاطتي الأخيرة في 2 أيلول/سـبتمبر (انظر S/2020/879)، أحرزنا تقدماً كبيراً في سـعينا نحو السلام والاستقرار في ليبيا. فبعد سنوات عديدة من الاضطهاد والانقسام والفوضى والبؤس والنزاع، تتوحد صـفوف الليبيين من أجل ليبيا، من أجل أبنائهم وأحفادهم، لصـياغة رؤية ليبية للمضـي قدماً تمكّن من المحافظة على وحدة البلد وتأكيد سيادته.

ومع اسـتمرار الهدنة الفعلية على الأرض، يسّـرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بدعم منكم ومن مجموعة برلين، حواراً مفتوحاً يرمي إلى بناء الاسـتقرار وتحقيق الأمن والوحدة الوطنية بين الأطراف الليبية. وأسـفرت هذه الجهود أولاً عن توقيع اتفاق وقف إطلاق نار دائم في جميع أنحاء البلاد وذلك في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر ليبدأ سريانه على الفور. وهناك، وضـع الضـباط العشرة الذين يشكلون اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) خلافاتهم جانباً واستجابوا، مدفوعين بروحهم الوطنية، لدعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي. وينص هذا الاتفاق التاريخي على انسـحاب جميع الوحدات العسـكرية والتشـكيلات المسـلحة من خطوط المواجهة؛ وخروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من كامل الأراضـي الليبية خلال 90 يوماً. وفي إثبات آخر لعزم الليبيين، أعقب هذا القرار جولتان متتاليتان من المناقشات عُقدتا على الأراضي الليبية للإسراع في تفعيل الاتفاق.

وفي مدينة غدامس بجنوب ليبيا، وفي الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر، انضممت إلى كلا الوفدين وهما يضعان بنود آلية مراقبة وقف إطلاق النار التي تقودها ليبيا وتدعمها الأمم المتحدة والتي سيتم تطبيقها بدايةً في منطقة تمتد من سـوكنه إلى أبو قرين وبن جواد وسـط ليبيا. وفي سـرت، في الفترة من 10 إلى 13 تشـرين الثاني/نوفمبر، أنشـأت اللجنة العسـكرية المشـتركة مقرها الدائم في مركز واغادوغو للمؤتمرات. وقرر المشاركون إعادة فتح الطريق الساحلي بين مصراتة وسرت يدعمه نشر قوة أمنية مشتركة فضلاً عن انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من المنطقة.

ويطيب لي أن أبلغكم بأنه تم إحراز تقدم ملموس كجزء من حزمة تدابير بناء الثقة المتفق عليها في جنيف حيث استؤنفت الرحلات الجوية بين بنغازي وطرابلس وكذلك إلى سبها وغات وأوباري، وآمل أن أشهد إعادة انطلاق رحلات الطيران إلى غدامس قريباً. ويتواصـل تبادل المحتجزين بتيسـير من مجلس الحكماء وبدعم من اللجنة العسـكرية المشـتركة، فيما يعد الانخفاض الحاد في عدد الضـحايا المدنيين مقارنة بالربع الثاني من عام 2020 إشعار أخر قوي بأنه عندما تصمت البنادق، تُنقذ أرواح المدنيين.

وعقب وضـع ترتيبات لإخراج القوات الأجنبية من المنشآت النفطية، رفعت المؤسسة الوطنية للنفط تدريجياً القوة القاهرة عن المنشآت النفطية، منهيةً بذلك وبشكل فعلي الإغلاق النفطي الذي فُرض على البلد لأكثر من تسـعة أشـهر. وعاد إنتاج النفط الآن إلى مسـتويات ما قبل الحصـار عند 1,2 مليون برميل في اليوم. إن إحراز تقدم في إنشاء هيئة اقتصادية شفافة لإدارة عائدات النفط من شأنه أن يساعد في دعم هذا التطور الإيجابي للغاية. وقد أدى استئناف إنتاج النفط، بالإضافة إلى وقف إطلاق النار، إلى تهيئة الظروف

اللازمة لمعالجة القضايا الأمنية الأساسية. فقد حضرت في 16 تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعاً في البريقة مع رئيس المؤسسة الوطنية للنفط وقادة حرس المنشآت النفطية في الشرق والغرب لمناقشة توحيد وإعادة هيكلة قوة حرس المنشآت النفطية.

وفي إشارة أخرى إلى التقدم المحرز، أعلن مجلس أمناء الهيئة الليبية للاستثمار في 13 تشرين الأول/أكتوبر أنه سيجري أول مراجعة شاملة منذ إنشاء الهيئة في عام 2008. وإلى جانب المراجعة المالية الجارية لفرعي مصرف ليبيا المركزي، فإن هاتين المراجعتين المتزامنتين من شأنهما أن ترفعا مستوى الشفافية بشكل كبير في كيفية إدارة الأموال العامة.

إن المستوى العالي من المهنية والمسؤولية اللتين أبدتهما اللجنة العسكرية المشتركة والتقدم المحرز على المسار الأمني مهد الطريق لاستئناف العملية السياسية.

ففي الأسبوع المنصرم، وابتداءً من 9 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدتُ وبشكل رسمي الجلسة الأولى وبالحضور الشخصي لملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس بالاستناد إلى خلاصات مؤتمر برلين التي أقرها مجلس الأمن في قراره 2510 (2020). وفي إطار الاستعداد لهذا الملتقى، أجريتُ سلسلة من المشاورات عبر الاتصال المرئي مع مجموعات كبيرة من عمداء البلديات والنساء والشباب الليبيين بغية الاستماع إلى توصياتهم وأولوياتهم لتستنير بها مناقشات ملتقى الحوار السياسي الليبي. وأود أن أكرر الإعراب عن امتناني الشخصي وامتنان المنظمة للرئاسة التونسية للاستضافة الكريمة لهذه الجولة الأولى من المحادثات السياسية الليبية – الليبية.

ومن بين المشاركين الخمس والسبعين الذين يمثلون الفئات الجغرافية والاجتماعية والسياسية الليبية الرئيسية، انتخب مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة 26 ممثلاً، بالإضافة إلى 49 شخصاً – بينهم 16 امرأة – اختارتهم البعثة. ويسعدني أن أبلغكم أن المناقشات جرت في جو بنّاء وبروح جماعية وأود هنا أن أثني على المشاركين على حسن نيتهم ومثابرتهم.

واختتم الحوار في 15 تشرين الثاني/نوفمبر باعتماد الملتقى خريطة طريق سياسية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، والذي يتزامن مع الذكرى الـ 70 لاستقلال ليبيا. وتعد الوثيقة التي تم الاتفاق عليها، والمعنونة "المرحلة التمهيدية للحل الشامل" مكملةً للاتفاق السياسي الليبي وهي تحدد المبادئ والأهداف العامة التي تسترشد بها الفترة الانتقالية في ظل المؤسسات التي سوف تتم إعادة تشكيلها وتوحيدها وكذلك الأطر الزمنية الرئيسية اللازمة لمجلس النواب للمصادقة على سلطة تنفيذية جديدة، وتحديد المحطات الرئيسية للترتيبات الدستورية والانتخابات.

ومع تحديد موعد الانتخابات في غضون 12 شهراً تقريباً، تحدد خريطة الطريق مواعيد نهائية واضحة يجب على المؤسسات ذات الصلة أن تتخذ بموجبها إجراءات بشأن التعيين في المناصب السيادية، والمصادقة على السلطة التنفيذية الجديدة. وفي حالة الإخفاق في ذلك، سوف يجتمع ملتقى الحوار السياسي الليبي مرة أخرى ويتخذ القرارات اللازمة، تماشياً مع خلاصات برلين والقرار 2510 (2020). كما تم تفويض ملتقى الحوار السياسي الليبي بالاجتماع بانتظام لمراقبة تنفيذ خارطة الطريق من أجل ضمان الإنجاز في المواعيد اللازمة لإجراء الانتخابات. وتم وضع هذه الآليات للحيلولة دون وجود فترة انتقالية جديدة مفتوحة وكضمان لمطلب الغالبية العظمى من الشعب الليبي في إجراء انتخابات وطنية.

وتم أيضاً تضمين خريطة الطريق مبادئ حقوق الإنسان الرئيسية التي برزت أثناء المشاورات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بينها ناشــــطات في مجال حقوق المرأة، الأمر الذي يعد بمثابة تعزيز لعملية تتمحور حول الحقوق.

وتوافقت آراء المشاركين في الملتقى أيضـا على اختصـاصـات السـلطة التنفيذية الجديدة ومعايير الترشح للمناصب التنفيذية. ومن الجدير بالذكر أن المشاركين اتفقوا على إصـلاح صـلاحيات واختصـاصـات المجلس الرئاسـي واسـتحداث منصـب منفصـل لرئيس الوزراء. وسـتكون حكومة الوحدة الوطنية بقيادة رئيس الوزراء ونائبين وستكون مهمتها الرئيسية قيادة الفترة الانتقالية نحو الانتخابات وإعادة توحيد مؤسسات الدولة وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للسكان حتى إجراء الانتخابات.

وأنا ممتنة بشكل خاص للمشارِكات اللواتي اضطلعن بدور حاسم في منتدى الحوار السياسي الليبي وأسهمن إسهاما هاما في رأب الصدع. وأصدرت المشارِكات بيانا حددن فيه سلسلة من المبادئ والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية والحكم. ودعون إلى تحقيق تمثيل أفضل للمرأة في الحياة الســـياســـية، كما دعون الدولة إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة وحمايتها. وقد عكسـت خارطة الطريق مطلب النسـاء الليبيات بأن تشـكل المرأة ما لا يقل عن 30 في المائة من المناصـب القيادية في السلطة التنفيذية التي سيتم إصـلاحها. وفي الأسبوع المقبل، سأدعو الملتقى للاجتماع من جديد لمواصلة المحادثات حول طرائق اختيار المرشحين للمناصب التنفيذية.

لقد أوضـح الليبيون جليا أن تنظيم الانتخابات الرئاسـية والبرلمانية هو مطلبهم ويجب أن يكون هدفا مشتركا. وقد أكد رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الدكتور عماد السائح، أن هذه المؤسسة السيادية لديها القدرة الفنية على إجراء الانتخابات في بيئة سـياسـية وأمنية مواتية وإطار تشـريعي عملي وميزانية كافية يتم توفيرها في الوقت الملائم. ومما يبعث على التشـــجيع إعلان رئيس الوزراء، الســـيد فائز الســـراج، في 16 تشـــرين الثاني/نوفمبر بأن الحكومة ســـتقوم بتخصـــيص الأموال والموارد للمفوضـــية الوطنية العليا للانتخابات. وأنا واثقة من أن هذا البيان ســـيُترجم على الفور إلى واقع ملموس، وأرى كذلك أنه إلى جانب اتفاق الملتقى على إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسـمبر 2021 والعمل المتميز الذي تقوده اللجنة العســـكرية المشـــتركة بشـــأن الترتيبات الأمنية، فإن البيئة الآن أكثر ملاءمة لإجراء انتخابات شـــاملة وذات مصداقية.

ويسـعدني أيضـا أن أحيي اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية لتمكنها من مواصــلة إجراء انتخابات في خمس بلديات أخرى بما في ذلك مدينة مصـــراتة، ثالث أكبر مدينة ليبية. وأتوجه بالتهنئة إلى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية على نجاحها في إجراء انتخابات ذات مصـــداقية مع اتباع جميع التدابير الاحترازية اللازمة في ظل استمرار تفشي الجائحة ورغم الظروف الصعبة في بيئة تعاني من أوضاع ما بعد الحرب.

بالتأكيد لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، بيد أن الليبيين قاموا بما ينبغي عليهم عمله، ونحن مدينون لهم بأن نقوم بدورنا وذلك من خلال الاحترام والدعم الكامل لهذه الاتفاقات الليبية - الليبية التي تم التوصـــل إليها بموجب قرار مجلس الأمن 2510 (2020) ومخرجات مؤتمر برلين. ويشــمل ذلك احترام مبدأ عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية الليبية والتنفيذ التام لحظر التســـليح الذي تفرضـــه الأمم

المتحدة على ليبيا. ولدى هذا المجلس أدوات تحت تصـــرفه، بما في ذلك أدوات تمنع المعوِّقين من تعريض هذه الفرصة النادرة لاستعادة السلام في ليبيا للخطر، وأنا أدعوكم إلى استخدامها.

اسـمحوا لي أن أكرر أن الوضـــع لا يزال هشــا، وليس هناك وقت للتهاون. فبينما تسـعى اللجنة العسـكرية المشـتركة إلى تفعيل اتفاق وقف إطلاق النار، لم يبدأ الجانبان بعد في سـحب قواتهما. فلا تزال قوات حكومة الوفاق الوطني متمركزة في أبو قرين والوشـكة، مع ورود أنباء عن تسـيير دوريات. وتم رصـد رحلات شحن عسكرية في مطاري الوطية ومصراتة، فيما واصلت القوات المسلحة العربية الليبية والمتعاونون معها إقامة تحصينات ونقاط عسكرية مزودة بأنظمة دفاع جوي بين سرت والجفرة وفي المنطقة الشمالية من قاعدة الجفرة الجوية. وتم رصــد نشــاط مكثف لطائرات شــحن بين مطار بنينة والجفرة وقاعدة القرضــابية الجوية. وأطلب من المجلس أن يدعم ذلك من خلال إنفاذ القرارات ذات الصلة المتعلقة بحظر الأسلحة.

وعلى الصـعيد الاقتصـادي، لا يزال التفاوض للتوصـل إلى إنشـاء هيئة اقتصـادية دائمة تضـمن التوزيع الشفاف لعائدات النفط يعتمد على التقدم المحرز في المسـار السـياسـي. وبموجب ترتيبات اسـتئناف إنتاج النفط، تتحفظ المؤســســة الوطنية للنفط على عائدات النفط حتى يتم التوصــل إلى اتفاق. وإذا وضــع الحوار الاقتصادي الليبي خيارات تتعلق بالسياسة العامة لتحسين إدارة الثروات، فإن التفاوض على مثل هذه الهيئة لا يزال يمثل تحديا نظرا للاستقطاب بين النظامين التنفيذيين.

إن مقتل السيدة حنان البرعصـي، وهي محامية ومن أشـد منتقدي الفسـاد وإسـاءة اسـتخدام السـلطة وانتهاكات حقوق الإنسـان، من المفترض أن يؤدي بجميع الليبيين إلى وضـع خلافاتهم جانبا والتوصـل سريعا إلى حل شـامل للأزمة التي طال أمدها لاسـتعادة العدالة والمسـاءلة وإنهاء مناخ الإفلات من العقاب السـائد. وتبين وحشـــية مقتلها بجلاء التهديدات والمخاطر الشـــخصـــية التي تواجهها المرأة الليبية بســـبب المجاهرة بصوتها.

ولا يزال العديد من الأشـخاص محتجزين بشـكل تعسـفي في ليبيا، من دون أن تكون هناك أنظمة قضـائية للطعن في الأسـاس الذي يسـتند إليه احتجازهم. وبالإضـافة إلى ذلك، وكما تناهى إلى مسـامع هذا المجلس من قبل، فإن مرافق الاحتجاز غير القانونية التي تديرها المجموعات المسـلحة هي جزء من اقتصـاد الحرب، إذ تسـتخدم التعذيب والابتزاز والاغتصــاب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنســان كأدوات للسـيطرة. وأجدد مرة أخرى الدعوة إلى تحديد جميع هذه المرافق غير القانونية وإغلاقها.

وتظل الاحتياجات الإنســـانية - التي تتفاقم بفعل التأثير المتزايد لجائحة كوفيد-19 - قائمة على المدى القريب، ريثما يتم تجسيد الاتفاقات على الأرض ويتعافى الاقتصاد. وتشير التقديرات إلى أنه في بداية عام 2021، سـيكون هناك 1,3 مليون شـخص في حاجة إلى شـكل من أشـكال المسـاعدة الإنسـانية، وذلك بزيادة قدرها 40 في المائة مقارنة بالعام الماضي.

وعقب وقف الأعمـال العـدائيـة، انخفض عـدد النـازحين في ليبيـا من 000 426 شـــخص في حزيران/يونيه إلى 000 392 شـــخص، إلا أن عودتهم إلى ديـارهم كـانـت بطيئـة حيـث لا تزال الخـدمـات الأسـاسـية معدومة. وسـتظل المخاطر التي تشـكلها الفخاخ المتفجرة، بما في ذلك العبوات الناسـفة والألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، تقف حائلا أمام العودة الآمنة والكريمة لهؤلاء إلى أن تتم إزالة جميع الألغام من المناطق الملوثة بها.

وفي هذا العام، تعرض أكثر من 000 11 مهاجر ولاجئ كانوا يحاولون الوصـــول إلى أوروبا للاعتراض في البحر، وتمت إعادتهم إلى ليبيا التي لا تعتبر، بموجب مختلف التصنيفات، مكانا آمنا للعودة. وتتجاوز هذه الأرقام بالفعل بكثير العدد الإجمالي المسجل لعام 2019. وقد دفع المئات أغلى الأثمان، حيث غرق أكثر من 900 مهاجر ولاجئ، أو عدّوا من الغرقى، في البحر الأبيض المتوسـط في عام 2020. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أودى تحطم ثلاثة قوارب في يوم واحد بحياة أكثر من 100 شخص.

ويواجه المهاجرون واللاجئون الباقون في ليبيا تزايدا ملموســـا في المخاطر الجســـيمة التي تهدد حمايتهم، ناهيك عن انتهاكات حقوقهم الإنسانية. ففي 10 تشرين الثاني/نوفمبر قُتل طالب لجوء إريتري يبلغ من العمر 15 عاما وأصــيب اثنان آخران بجروح عندما اقتحم مسـلحون أماكن إقامتهم وشـرعوا في إطلاق النيران. وكان الضـحية الشـاب ينتظر إعادة توطينه في بلد ثالث. ويأتي هذا في أعقاب حوادث أخرى وقعت هذا العام قُتل أو أصـيب فيها مهاجرون ولاجئون، فيما تم احتجاز كثيرين آخرين بصـورة تعسـفية. ولغاية 8 تشرين الثاني/نوفمبر، سجل أكثر من 000 2 مهاجر ولاجئ في مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا.

ويستمر ارتفاع عدد الإصابات والوفيات بسبب جائحة كوفيد-19 في ليبيا شهريا. فحتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت هناك 324 74 حالة مؤكدة و 025 1 حالة وفاة. وشـهد الأسـبوعان الأولان من شـهر تشرين الثاني/نوفمبر زيادة بنسبة 22 في المائة في عدد حالات الإصابة بـــكوفيد-19، حيث شهدت كبرى المدن الليبية - طرابلس ومصــــراتة وبنغازي - العدد الأكبر من الزيادات. ومع محدودية القدرة على إجراء الاختبارات وضـعف رصد الوفيات، فإن هذه الأرقام تشكل جزءا ضـئيلا مما يرجح خبراء الصـحة أنه الحجم الحقيقي للمشكلة.

وفي الوقت الذي نحتاج فيه إلى تركيز الجهود على مكافحة هذه الجائحة، فإن اســـتمرار إغلاق مرافق الرعاية الصـــحية الأولية بسـبب نقص العاملين في مجال الرعاية الصـــحية وانقطاع التيار الكهربائي ونقص معدات الحماية الشخصـية لا يؤثر على القدرة على مكافحة الفيروس بفعالية فحسب، بل يؤثر أيضـا على استمرار حصول الناس على الخدمات الصحية الأساسية الأخرى.

وبالمثل، أظهر تقييم أجري مؤخرا للقاحات في ليبيا أن إمدادات اللقاحات لأمراض الطفولة الشـائعة ستنفد بحلول نهاية العام إذا لم تتخذ تدابير فورية لشراء وتوزيع إمدادات إضافية. وسيكون نفاد مخزون اللقاح هذا الثاني من نوعه في ليبيا في عام 2020. وهذا يعني أن العديد من الأطفال فاتهم أو قد يفوتهم موعد جرعات اللقاح المقررة، مما يزيد من خطر تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.

وتضـطلع الأمم المتحدة وشـركاؤنا بدور طلائعي في دعم السـلطات الوطنية في جهودها للتصـدي لكوفيد-19، بما في ذلك توفير الإمدادات الصــحية ومعدات الحماية الشــخصــية، فضــلاً عن بناء قدرات العاملين في مجال الصـحة. كما نقدم الدعم لتخفيف معاناة الأشـخاص الأكثر تضـرراً والمحتاجين للمسـاعدة بسبب النزاع الذي طال أمده والآثار الاجتماعية والاقتصـادية لكوفيد-19 وقدمنا المساعدة الإنسانية هذا العام إلى أكثر من 000 309 شخص.

وأنا متفائل بشـــأن ســبيل المضـــي قدما، لكنني على وعي تام بالعديد من التحديات التي تنتظرنا. ولا يمكن حل عشـر سـنوات من الحرب في أسـبوع واحد من المحادثات السـياسـية، ولكننا نسـمع الآن لغة السـلام أكثر من لغة الحرب. ومن أجل ليبيا، اجتمع 75 ليبيا في تونس العاصــمة في الأســبوع الماضــي محاولين بحســن نية بدء عملية تضـــميد جراح بلدهم. لقد جلســوا وتحدثوا - كما يقولون في ليبيا، "غامبز

وهدريز” – ومدوا أيديهم، إن لم يكن قلوبهم، لبعضهم البعض. وشهدت في الأشهر العديدة الماضية إمكانية تحول النموذج فيما يتعلق بكيفية التي ينظر بها الجيش والسياسيون والقادة الليبيون إلى دورهم في رسم مسار البلد في المستقبل، من ترتيب لتقاسم السلطة يتم فيه توزيع الثروات فيما بين القلة المحظوظة، إلى ترتيب ينطوي على تقاسم المسؤولية من أجل إنقاذ البلد من المزيد من الدمار. وما من شيء عدا المسؤولية المشتركة التي تغذيها الوطنية وحب البلد يمكنه أن يؤدي إلى الأمن والازدهار المشتركين اللذين يتوق إليهما الكثير من الليبيين. وإن لم يكن الليبيون يستحقون الدعم، فإنهم إذن يستحقون على الأقل عدم تدخل الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية في سعيهم إلى شق مسار سياسي سيادي إلى الأمام للأجيال الليبية المقبلة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريبلكا

[الأصل: بالفرنسية]

وأود أن أشكر السيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام على إحاطتها. وبلجيكا ممتنة لجهودها الحثيثة في السعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في ليبيا. وشهدنا عدة تطورات إيجابية في الأسابيع الأخيرة تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذه التطورات الإيجابية دليل على شجاعة الشعب الليبي وتصميمه في السعي إلى بناء ليبيا موحدة ومستقرة وآمنة للشعب الليبي قاطبة. وسأتناول بإيجاز ثلاث نقاط.

أولا، تود بلجيكا أن تثني على الأطراف الليبية لتوقيعها اتفاق وقف إطلاق النار في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر. ومن الضروري الآن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار هذا تنفيذا كاملا وفوريا. وندعو جميع الأطراف الفاعلة، داخل ليبيا وخارجها، إلى القيام بدور بناء نحو عودة الأمن والاستقرار. ويجب على جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب أن يغادروا الأراضي الليبية الآن، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وحظر توريد الأسلحة، الذي لا يزال ينتهك، يجب احترامه احتراما كاملا وفقا لقرارات المجلس. وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بدور القوة البحرية للاتحاد الأوروبي . ومن مسؤولية المجتمع الدولي معارضة أي محاولة لعكس مسار التقدم المحرز، بما في ذلك من خلال استخدام الجزاءات.

والمحادثات التي عقدتها مؤخرا اللجنة العسكرية المشتركة في غدامس وسرت بهدف تفعيل اتفاق وقف إطلاق النار خطوات إيجابية إلى الأمام. ونشجع المشاركين على مواصلة السير على هذا الطريق وإحراز التقدم بشأن مختلف عناصر الاتفاق، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها. واستئناف إنتاج النفط تطور إيجابي وينبغي أن يعود بالنفع على جميع الليبيين.

ثانيا، على الجبهة السياسية، ترحب بلجيكا بعقد الجولة الأولى من منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر برلين وقراره 2510 (2020). ونرحب بالاتفاق الذي توصل إليه المشاركون بشأن خارطة الطريق لإجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية وشاملة وديمقراطية، من المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وندعو إلى مواصلة تلك الجهود لضمان تشكيل حكومة وحدة وطنية على وجه السرعة.

ومن الأهمية بمكان مراعاة مكانة المرأة وحقوقها في العمليات السياسية من أجل تحقيق السلام المستدام والشامل للجميع. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به النساء المشاركات في المنتدى.

ثالثاً، ما لم يُضمن أمن السكان وحقوقهم الإنسانية الأساسية، فلن يكون هناك تحول ديمقراطي في ليبيا. وندين بشدة اغتيال المحامية حنان البراسي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أظهر أن القوى المعادية تواصل العمل ضد السلام والاستقرار في ليبيا. ولذلك، ندعو إلى إجراء تحقيق مستقل ونزيه وفعال ومحاسبة الجناة.

واغتيال السيدة البراسي ليس حالة معزولة. إنه مثال شنيع على العنف الذي تواجهه الناشطات، مثل سلوى بوغيغيس وسيهام سيرجيوا، والذي يسلط الضوء على أهمية قيامنا بكل ما هو ممكن لتحقيق

العدالة لضحايا تلك الجرائم. وستقوم المحكمة الجنائية الدولية والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا دورا هاما في مكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا، التي تشكل الأساس لعملية المصالحة الوطنية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم بلجيكا الكامل لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في ليبيا. وأود أيضا أن أثني مرة أخرى على شجاعة وتصميم جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والفريق القطري بأكمله. وإذا أردنا الحفاظ على الزخم والاستفادة من التطورات الإيجابية الأخيرة، فمن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتولى على وجه السرعة تعيين مبعوث خاص جديد ومنسق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، زهانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أود أن أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة، السيدة وليامز، على إحاطتها. وأشيد بها على العمل الذي قامت به من أجل تحقيق السلام في ليبيا، وأتوقع أن تواصل الإسهام في السلام والاستقرار والتنمية في البلد في إطار دورها المقبل.

وأرحب أيضاً في هذه الجلسة بالسفيرة السني، الممثلة الدائمة لليبيا.

إن الحالة الراهنة في ليبيا تظهر زخما إيجابيا، وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة النادرة لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد. وأود أن أشدد على النقاط الأربع التالية.

أولا، يجب علينا أن نكفل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وترحب الصين بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر بين طرفي النزاع الليبي في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. ونشيد بالإرادة السياسية التي أبدتها جميع الأطراف لتحقيق وقف إطلاق النار، ونشكر الممثلة الخاصة بالنيابة، وليامز، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على عملهما.

إن وقف إطلاق النار في ليبيا نتيجة إيجابية هامة لتنفيذ مبادرة الأمين العام لوقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي ومبادرة إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020، وهي أنباء طيبة للمنطقة والعالم. ولا يمكن حقا تعزيز مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس إلا عندما يتم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بفعالية في الميدان. وتدعو الصين إلى إنشاء آلية مقبولة من الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية بتشكيل خطة في أقرب وقت ممكن من أجل مواصلة الاضطلاع بدور بناء والحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي وتوطيده.

ثانيا، يجب أن نواصل تعزيز الحوار السياسي. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها تونس والمغرب ومصر وغيرها من البلدان الإقليمية والبلدان المجاورة لتعزيز الحوار بين الليبيين، وترحب باستئناف منتدى الحوار السياسي الليبي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وأن يصر على دفع العملية السياسية التي تقودها ليبيا ويتولى زمامها الليبيون تحت رعاية الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى تعيين الأمين العام لمبعوثه الشخصي الجديد في أقرب وقت ممكن.

وينبغي لجميع الأطراف في ليبيا أن تركّز على مصالح البلد وسكانه، وأن تواصل بناء الثقة المتبادلة، وحل الخلافات، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات السياسية ذات الصلة وتنفيذها في أقرب وقت ممكن. وهذا لا يتعلق بمستقبل ليبيا فحسب، بل بالسلام في المنطقة بأسرها. وفي الوقت نفسه، يجب أن تُدمج التنمية الاقتصادية في العملية السياسية من أجل إرساء أساس متين للسلام الدائم في ليبيا.

ثالثا، يجب علينا أن نكافح الإرهاب بحزم. لا يزال الإرهاب في ليبيا وحولها يشكل تهديداً هاماً للأمن الدولي والإقليمي. ويجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على درجة عالية من اليقظة، وأن يعزز التنسيق والتعاون، وأن يتصدى مُجتَمِعاً للتحديات وأن يكافح بحزم جميع أشكال الإرهاب. وينبغي إدراج منع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود في التقييم الشامل لحل المسألة الليبية من أجل تجنب الآثار غير المباشرة التي تهدد أمن البلدان المجاورة.

رابعا، يجب استخدام الجزاءات بصورة سليمة ويتسم وتتسم بالفعالية. ونرى دائما أن الجزاءات وسيلة وليست غاية وينبغي أن تخدم دائما التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي إنفاذ حظر الأسلحة بصرامة، وينبغي تجنب أي أعمال تزيد من تفاقم النزاعات، مثل التدخل العسكري. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتجنب تنفيذ العقوبات الإضرار بالمصالح الوطنية العامة لليبيا وسبل العيش العادية والاحتياجات الإنسانية للشعب، ولا سيما لتجنب التأثير السلبي على مكافحة ليبيا لجائحة مرض فيروس كورونا.

إن الأزمة في ليبيا مستمرة منذ ما يقرب من 10 سنوات، وهناك الآن فجر أمل. غير أن العملية السياسية لا تزال هشة جدا وينبغي الحفاظ عليها بدعم من المجتمع الدولي. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لمساعدة ليبيا على تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في وقت مبكر.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

في البداية، نود أن نشكر الممثلة الخاصة بالنيابة ستيفاني ويليامز على إحاطتها اليوم بشأن الحالة في ليبيا.

وفي بياننا الأول أمام مجلس الأمن بشأن المسألة الليبية في كانون الثاني/يناير 2019 (انظر S/PV.8448)، أشادت الجمهورية الدومينيكية بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد غسان سلاميسلامة، للنجاح في التفاوض على وقف إطلاق النار في طرابلس. كما أثنينا على عقد المؤتمر في باليرمو، إيطاليا، في عام 2018، وسلطنا الضوء وأبرزنا مشاركة الممثلين الليبيين، مما أظهر أن هناك نية واضحة لإجراء تغييرات لصالح السلام والأمن في ليبيا.

وفي الأشهر التي تلت ذلك، كانت هناك عدة مرات بدا فيها أن الإنجازات التي تحققت حتى ذلك الوقت تتلاشى في مواجهة التهديدات المتزايدة للسلام والأمن في البلد. إن ارتفاع مستوى انعدام الأمن، والحالة الإنسانية غير المقبولة للمهاجرين، وسوء الأحوال في ما يسمى بمراكز الاحتجاز، والاتجار بالبشر، والانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة والاتجار غير المشروع به، كلها جوانب تثير قلقا عميقا لدى الجمهورية الدومينيكية.

وكل هذه الجوانب تشكل تهديدا مستمرا لحماية الشعب الليبي ورفاهه. وقد كشف وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر من قبل اللجنة العسكرية المشتركة الليبية، تحت رعاية الأمم المتحدة، عن ضوء في نهاية النفق، مما يبعث على الأمل في أن يكون وقف إطلاق النار هذه المرة دائما.

واليوم، نعرب مرة أخرى عن إيماننا وأملنا في أن تظل المفاوضات الجارية على المسار الصحيح في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وحقوق الإنسان، بغية ضمان تمتع الشعب الليبي بالسلام والاستقرار الدائمين بصورة نهائية بعد ما يقرب من عقد من المعاناة والنزاع المسلح. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الآخرين في الإشادة بالعمل الدؤوب الذي تقوم به السيدة وليامز وفريق البعثة بأكمله على أرض الواقع، ولا سيما في إطلاق أول جلسة مباشرة لمنتدى الحوار السياسي الليبي في تونس وفي الدعوة إلى تجنب فراغ السلطة في هذا الوقت الحرج.

ويسرنا أن نرى مشاركة المرأة الهامة في منتدى الحوار السياسي الليبي، حيث إننا نعتقد أن المرأة تؤدي دورا حاسما على طاولة المفاوضات وفي تعزيز السلام والمصالحة الوطنية والعدالة والمساواة بين الجنسين. ونظرا لهذا الزخم الحيوي، وبعد الاتفاق على موعد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في ليبيا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم تعيين مبعوث خاص بعد.

وقد أصابت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كل دولة في العالم، ولم تكن ليبيا استثناءً. وندعو البلدان المانحة إلى دعم البلدان الأشد تضررا من الجائحة وعواقبها المدمرة بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبرامجها للمعونة المالية وتخفيف عبء الديون. ونكرر دعوتنا إلى أن يكون اللقاح وغيره من

التكنولوجيات الصحية اللازمة للتصدي لـــ مرض فيروس كورونا متاحاً على قدم المساواة وأن يكون توزيعه مضموناً لكل شخص على وجه الأرض.

وفي الختام، نود أن نبرز شـــعورنا عن ارتياحنا العميق بالارتياح، بالرغم من التحديات التي لا حصـــر لها التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، في الوقت حيث تقترب نهاية عضـــويتنا في مجلس الأمن، يبدو الشعب الليبية مصمم أكثر من أي وقت مضى على استخدام الحوار كسلاح رئيسي لتحقيق السلام الدائم.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة ستيفاني ويليامز على إحاطتها بشأن آخر المستجدات في ليبيا.

أود أن أعرب عن تقدير إستونيا الخالص لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثلة الخاصة بالنيابة، وليامز، ودعمها لها، في العمل على تيسير الاتصالات والتوسط بين الأطراف الليبية. وقد برز ذلك خصوصا بشكل خاص في الأسابيع القليلة الماضية، بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. ولا تزال العملية السياسية التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة وعملية برلين هي الإطار الدولي الوحيد المقبول لدعم الليبيين في تحقيق سلام دائم.

ونشيد بالأطراف الليبية على تكاتفها ونرحب بتوقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في 23 تشرين الأول/أكتوبر. والعملية التي تلت ذلك – الاجتماعات اللقاءات على بشأن مسارات الحوار الثلاثة: المسارات العسكرية والسياسية والاقتصادية – مشجعة حقا. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة السير على هذا الطريق من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار والوفاء بجميع الالتزامات السياسية والاقتصادية.

ويكتسي دعم المجتمع الدولي أهمية لا تقل عن أهمية التزام الأطراف الليبية. وهذا يعني وضع حد لجميع التدخلات الأجنبية وانتهاكات نظام الجزاءات الليبية. وفي هذا الصدد، ستواصل عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تقديم إسهام هام في تلك الجهود.

ويجب أن يشمل الدعم المقدم من المجتمع الدولي أيضاً ضمان رحيل جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب الموجودين في ليبيا، على النحو المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار. إن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو إتاحة تنفيذ عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها.

ولا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا. وكثيرا ما يتعرض المهاجرون وطالبو اللجوء للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولا يزال الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية محدودا للغاية، لا سيما في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا الحالية. وندعو السلطات إلى اتخاذ خطوات ملموسة للسماح بوصول المساعدات إلى من هم في أشد الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على ضرورة إجراء تحقيقات وافية في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة، السيدة ستيفاني وليامز، على إحاطتها، وأيضا بصـــفة خاصـــة على كل الجهود التي بذلتها طوال فترة ولايتها، مما ســـمح بإحراز تقدم كبير على طريق إيجاد حل.

وفيما يتعلق بالأمن، نرحب بالتوقيع في 23 تشـــرين الأول/أكتوبر على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار يشمل كامل الأراضـي الليبية. وقد أتاحت المناقشات التي جرت داخل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بشـــأن طرائق تنفيذ ذلك الاتفاق إحراز تقدم حقيقي. ومن شـــأن إعادة فتح الطرق الســـاحلية، ثم الطرق في المنطقة الوســـطى من البلد، أن تتيح إحراز مزيد من التقدم. ويجب أن يترافق ذلك مع الانســـحاب الفعلي للقوات من الخطوط الأمامية، فضلا عن اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة، بما في ذلك عملية شاملة لنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها.

وندعو القوات الأجنبية والمرتزقة الموجودين في ليبيا إلى الانسـحاب في غضـون فترة التسـعين يوما المنصــوص عليها في الاتفاق. ويجب أيضــا احترام الحظر على الأسـلحة احتراما كاملا، وفقا للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

لقد دعت الأطراف الليبية المجلس إلى اعتماد مشـروع قرار لضـمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ويجب على المجلس الآن أن يتحمل مسؤوليته عن طريق الإذن بنشر آلية رصد فعالة وذات مصداقية تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الأطراف الليبية نفســـها. ولذلك نحض الأمانة العامة على اقتراح خيارات واقعية وطموحة أيضا بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد للعمل مع شركائها في هذا الصدد.

وعلى الجبهة السياسية أيضا، يجب الحفاظ على ما تحقق من تقدم. الأمر متروك لليبيين، والليبيين وحدهم، ليقرروا مسـتقبلهم. إن عقد ملتقى الحوار السـياسـي الليبي في تونس ومواصـلة تلك المحادثات في غضـــون أيام قليلة أمر مشـــجع. ومن الخطوات الهامة اعتماد خريطة طريق والاتفاق على تاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 لإجراء الانتخابات. يجب على المشاركين في الملتقى الآن أن يتفقوا على تشكيل هيئة تنفيذية جديدة تتولى مســـؤولية تنظيم تلك الانتخابات. ولا ينبغي لأحد أن يعرقل هذه العملية. ســـيخضـــع المفسدون المحتملون للجزاءات.

وندين انتهاكات حقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنســـاني، ولا ســـيما الانتهاكات المرتكبة ضـــد المهاجرين واللاجئين. يجب محاســـبة المســـؤولين عن ذلك. ولهذا الســـبب اتخذنا مع ألمانيا المبادرة بطلب تحديد هوية مهربي المهاجرين.

وتدين فرنسا بشدة اغتيال المحامية والناشطة في مجال حقوق الإنسان حنان البرعصي في بنغازي. يجب ألا تمر هذه الجرائم دون عقاب. ونرحب بالتعاون المعزز بين المحكمة الجنائية الدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وستظل فرنسا مُعبأة لكفالة تركيز جميع أصحاب المصلحة على نفس الهدف المتمثل في تحقيق السلام في ليبيا. وبهذه الروح أعلنا عن عقد اجتماع لجيران ليبيا. لقد استمرت الأزمة الليبية لفترة طويلة جداً. وفرنسا على استعداد لمواصلة جهودها، ويجب على المجلس أن يقوم بدوره كاملا من أجل وضع حد للأزمة ودعم جهود الأطراف الليبية.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر ساوتر

لقد بلغنا منعطفا تاريخيا. لقد أظهر الإنجاز الذي تحقق في اللجنة العسكرية المشتركة وملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تلاه أننا على وشك التوصل إلى حل سياسي تملكه ليبيا، يحقق السلام والاستقرار في ليبيا في إطار عملية برلين والقرار 2510 (2020) تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه نتيجة محادثات اللجنة العسكرية المشتركة. وندعو إلى التنفيذ السريع والكامل لذلك الاتفاق. وعلينا كمجتمع دولي أن نحترم تطلعات الليبيين إلى وقف جميع أعمال القتال، الذي يشمل الالتزام الكامل بحظر الأسلحة و – أود أن أؤكد ذلك – الانسحاب الفوري والكامل لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة. ولتوضيح هذا، يعني الانسحاب مغادرة ليبيا، وليس تغيير اسم المقاتلين ككوادر تدريب مزعومة.

كان ملتقى الحوار السياسي الليبي خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. بدأ الليبيون أخيراً في تشكيل مستقبلهم بأنفسهم. ونشيد بجميع المشاركين في الملتقى على دورهم البناء والتزامهم. ونحث جميع الأطراف الرئيسية على مواصلة الطريق ومواصلة الانخراط في الحوار بغية الإسراع بتعيين الحكومة الجديدة. وهذا يعني أيضا أن رسالة المجلس إلى المفسدين يجب أن يكون مفادها أن إفساد العملية له عواقب. ولا يزال من الضروري أيضا مواصلة تمهيد الطريق نحو إجراء الانتخابات. وندعو جميع أطراف الصراع إلى دعم الحوار السياسي.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدور حاسم في توجيه تلك المفاوضات. وفي ظل قيادة ستيفاني ويليامز القديرة، أظهرت الأمم المتحدة مرة أخرى السبب في أنه لا غنى عنها على الإطلاق. إن التقدم الذي شهدناه أنباء رائعة بالنسبة لليبيا والأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وسيظل التقيد الكامل بحظر الأسلحة عنصرا أساسيا في دعم العملية السياسية. ويجب ألا تُرتكب الانتهاكات مرة أخرى. إن المشاركين في مؤتمر برلين مدعوون بصفة خاصة إلى التأكد من أن حظر الأسلحة ينفذ تنفيذا صارما. وستواصل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، رصد الحالة. ونشكر فريق الخبراء المعني بليبيا على عمله الممتاز وعلى تقاريره التفصيلية. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعاون تعاونا كاملا مع الفريق.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه منظمة إقليمية تعمل بموجب القرار 2292 (2016)، جهوده لتنفيذ حظر الأسلحة من خلال عملية إيريني التابعة لقواته البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وفقا لما كلف به المجلس. لقد أظهرت عملية إيريني أقصى قدر من الشفافية في التواصل مع لجنة الجزاءات وهي تتصرف في امتثال تام لقرارات المجلس السارية.

لقد عانى السكان المدنيون في ليبيا لسنوات. ونأمل أن يمهد وقف إطلاق النار والحوار السياسي واستئناف إنتاج النفط الطريق لإعادة بناء البنية التحتية للبلد، وأن يمكّن من التصدي الفعال لجائحة مرض فيروس كورونا ويضع حدا للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة من أجل التمكين من بدء عملية مصالحة. وسنظل ملتزمين بزيادة المساءلة وإنفاذ سيادة القانون.

وأشـــيد مرة أخرى بالممثلة الخاصـــة بالإنابة، الســـيدة وليامز، والموظفين المتفانين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذين يواصلون العمل في ظل ظروف استثنائية بالغة الصعوبة. وعلى الرغم من أن الســـيدة وليامز تتمتع بدعمنا الكامل على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإننا نتطلع إلى تعيين سريع لقيادة.

ويؤسفني، بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، أن أبلغ المجلس بأنه تعين إلغاء عرض أنشـطة اللجنة الذي كان من المقرر أن يكون جزءاً من جلســة اليوم. فلم نتمكن من الاتفاق على سرد وقائعي مجرد لما حدث منذ أيلول/سبتمبر بسبب التضـييق على أحد أعضـاء اللجنة. وهذا أمر مؤســف ومخيب للآمال نظراً لأهمية عمل لجنة القرار 1970، دعماً للحل الســلمي لليبيا. وهذا تطور مؤسـف آخر بعد عدم الاتفاق على نشـر التقرير المؤقت لفريق الخبراء في أيلول/سـبتمبر. وعلى أولئك الذين يعرقلون حتى هذه الخطوات الصغيرة في لجنة الجزاءات أن يتحملوا المسؤولية عن ذلك.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن إندونيسيا وفييت نام، الدولتين العضوين في مجلس الأمن من رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا بالنيابة، ستيفاني ويليامز، على إحاطتها. ونرحب أيضاً بالممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السنّي، في هذه الجلسة.

استناداً إلى الإحاطة التي قُدمت صباح اليوم، تود فييت نام وإندونيسيا أن تدليا بالنقاط التالية:

أولاً، نرحب بالتقدم السياسي والأمني في ليبيا، بما في ذلك التوقيع في 23 تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق وقف إطلاق النار الكامل والدائم في ليبيا، فضلاً عن تكثيف التفاعلات المباشرة بين الأطراف الليبية لمواصلة تنفيذه. كما نشيد ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتيسيرها تشكيل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وجهودها الرامية إلى إنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار. ونحث الأطراف المعنية على أن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار وأن تتقيد به بصورة كاملة وأن تدعم تنفيذه. ويجب أن يشمل ذلك الالتزام الثابت بالتقيد بحظر الأسلحة، تمشياً مع قرارات المجلس ذات الصلة بشأن ليبيا.

ونرحب كذلك بإطلاق ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس وبموافقة الأطراف الليبية على المضي قدماً نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في العام المقبل. وتبين تلك التطورات الإيجابية بوضوح أن العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها هي الحل الوحيد لتحقيق السلام في الأجل الطويل في البلد. ومن الضروري الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم الفعال لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، نكرر دعوتنا المشتركة إلى تعيين مبعوث خاص جديد لليبيا. فهذه مسألة طال انتظارها.

ثانياً، تدعم فييت نام وإندونيسيا دور البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية في تعزيز الحوار السلمي في ليبيا. وبوصفنا دولتين في جنوب شرق آسيا، فإننا ندرك تماماً أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. إن شعار رابطة أمم جنوب شرق آسيا ”رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد“ هو ثمرة لجهود دؤوبة بذلتها جميع البلدان في منطقتنا على مدى عقود. وقد تمكنّا، بفضل الأهداف المشتركة والمسؤولية تجاه شعوبنا، من أن نحقق الكثير معاً، وسنواصل القيام بذلك، بما في ذلك كفالة السلام والأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، فإننا ننوه بالبلدان المجاورة ونشيد بها، ولا سيما تونس والمغرب ومصر، لاستضافتها الحوارات الليبية. كما أننا نُقر بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لحل الأزمة في ليبيا.

ثالثاً، يجب إيلاء الأولوية للحالة الإنسانية خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونحث جميع الأطراف المعنية في ليبيا على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والتوقف فوراً عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية وضمان سلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق.

ولا بد من اتخاذ مزيد من التدابير لحماية الفئات الضعيفة - ولا سيما النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين - من الأثر السلبي للنزاع وجائحة كوفيد-19 على حد سواء. وفي هذا الصدد، نعرب عن خالص

تعازينا لأسـر ضـحايا الحادث المأسـاوي الذي وقع قبالة سـاحل الخُمس في ليبيا. وندعو جميع الشـركاء الدوليين إلى تعزيز دعمهم التقني والمالي لبلدان المنطقة من خلال الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف. ونثني أيضـاً على الجهود التي تبذلها البعثة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لمعالجة التحديات الإنسانية في ليبيا.

لقد علّمنا التاريخ أنه لا يمكن تحقيق السـلام إلا من خلال الحوار وليس عن طريق السـيناريوهات العسكرية. وبينما ننتقل إلى الفصل التالي في ليبيا، أود أن أختتم بياني باقتباس قول لمارتن لوثر كينغ الابن:

”لا يمكن الحفاظ على السـلام بالقوة؛ فهو لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الفهم. ولا يمكن للظلام أن يزيح الظلام؛ فالنور وحده هو القادر على ذلك. ولا يمكن للكراهية أن تزيح الكراهية؛ فالحب وحده هو القادر على ذلك“.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية، أود أن أعرب عن خالص امتناني للسيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا بالنيابة، على إحاطتها المستنيرة وكذلك على جهودها الشخصية من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

تُعقد جلستنا اليوم في ظل التطورات السياسية والأمنية الإيجابية الأخيرة في ليبيا، ولا سيما التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وترحب النيجر بهذا التقدم الذي يوضح رغبة الليبيين في المضي قدماً. كما أن الاتفاق تتويج للالتزامات المشتركة والتكميلية للعديد من الجهات الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة.

ويود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن تقديره للجهود الملموسة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ورئيستها، السيدة ستيفاني ويليامز، وكذلك البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، في تعزيز الحوار السلمي. وينبغي الترحيب بجولات المحادثات التي عقدت في المغرب بين الوفدين الليبيين لكل من المجلس الأعلى للدولة الذي يتخذ من طرابلس مقراً له والبرلمان الذي يتخذ من طبرق مقراً له، وكذلك بملتقى الحوار السياسي الليبي الذي عقد في تونس، حيث أنهما أسهما إسهاماً كبيراً في توليد الزخم الإيجابي الحالي.

وتشجعنا الجهود التي بذلها الليبيون وما أظهروه من تصميم خلال المشاورات التي أجرتها مؤخراً اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في غدامس بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر. فتلك خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا، ولكنها خطوة لن تشكل علامة حقيقية على التقدم إلا عندما تكون مصحوبة برحيل القوات الأجنبية ووقف التدخل الخارجي.

وترحب النيجر بإنشاء الأمانة العامة لفريق تخطيط مشترك بين الوكالات لليبيا بهدف دعم تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار المرتقبة بطريقة متكاملة وحسنة التوقيت. وندعو الأطراف الليبية المعنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار واحترام القانون الدولي الإنساني ومواصلة الجهود لتحقيق نتائج ملموسة من خلال الحوارات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفقاً للقرار 2510 (2020).

ومما يشجع النيجر أيضاً الإعلان عن تنظيم الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021. وندعو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، إلى اتخاذ تدابير مبكرة لدعم العملية الانتخابية التي ستشكل بلا شك معلماً هاماً على طريق تطبيع الحالة في ليبيا. وفيما يتعلق بالطرفين المتحاربين، نعتقد أن الشرعية الحقيقية تتحقق من خلال صناديق الاقتراع، لا من خلال التحالفات الخارجية التي لا يمكن لها أن تحل محل الحوار بين بنات وأبناء ليبيا.

على المستوى الاقتصادي، أدت العواقب الوخيمة للنزاع إلى تدهور الظروف المعيشية وتقليص قدرة ليبيا، التي كانت هائلة في الماضي، على توفير جوانب أخرى، بخلاف الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتي تعزز تنمية سكانها. وأسهم الانخفاض في إنتاج النفط إسهاما كبيرا في تلك المسألة. لذلك نرحب بإعادة فتح جميع المنشآت النفطية وبزيادة الإنتاج الذي يبلغ الآن مليون برميل يوميًا، وفقًا لمؤسسة النفط

الوطنية. ونأمل أن يؤدي اســـتئناف إنتاج النفط الطبيعي إلى تلبية الاحتياجات العاجلة لليبيين في جميع أنحاء البلد.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا. ولا تزال جائحة فيروس كورونا تعيث فسادا في بلد أضر فيه العنف أيضا بالبنية التحتية للرعاية الصحية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن هناك حاليا أكثر من 885 70 حالة مؤكدة، بما في ذلك 970 حالة وفاة. وفي هذا الســياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة المهاجرين الأفارقة في معسكرات الاحتجاز، الذين كثيرا ما تستخدمهم الجماعات المسلحة المختلفة في البلد كمقاتلين أو كدروع بشــرية. ومن المؤســف أنه بالرغم من هذا الخطر الحقيقي، فقد أعيد أكثر من 11 ألف شـــخص إلى ليبيا وهم معرضـــون لخطر انتهاكات حقوق الإنســـان والاحتجاز والإيذاء والاتجار والاستغلال، كما وثقته الأمم المتحدة.

أود أن أنهي كلمتي بالإعراب عن الأمل. إننا نشــعر اليوم أن الليبيين، مثل أنصـــارهم، أدركوا أن الخيارات العســكرية لن تنجح. وهذا بالتأكيد هو ســبب إحراز تقدم ملحوظ على الجبهة الســياســية، ببدء المناقشـــات، على الجبهة العســكرية، مع اســتمرار اتفاق لوقف إطلاق النار إلى حد ما وعلى الجبهة الاقتصـــادية، بإدارة جماعية لعائدات النفط الذي زاد إنتاجه بشــكل كبير. لقد حان الوقت لأن نترك الأمر لليبيين لمناقشة مصير بلدهم فيما بينهم. ويجب أن ندعهم يتوقفون عن القتال وأن يبدأوا في النقاش.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر السيدة ستيفاني ويليامز على إحاطتها اليوم بشأن الحالة في ليبيا.

لقد كان موقفنا الثابت هو أن الأزمة الليبية لا يمكن حلها إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية. نرحب ب أن فترة المواجهات المسلحة والأعمال العدائية بين الأشقاء التي ما برحت تمزق ليبيا منذ تدمير كيان الدولة لديها في عام 2011 قد أفسحت المجال لمرحلة من المفاوضات. إن نهجنا القائم على المبادئ لتحقيق التسوية في ليبيا يقوم على ضرورة ضمان أن يتخذ الليبيون أنفسهم قراراتهم بأنفسهم بدون تدخل خارجي. لقد أيدنا في مختلف المحافل الدولية فكرة أن أي مقترحات أو مبادرات يجب أن يوافق عليها الليبيون أنفسهم. وعندما يتم الوفاء بهذا الشرط، تزداد فرص التوصل إلى توافق في الآراء والنهوض بالعملية السياسية بشكل كبير.

ونشيد باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الأطراف الليبية في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. ومن أجل تعزيز ذلك الاتفاق، تتواصل المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة المتبادلة، بما في ذلك ما يتعلق بالمدنيين. ونرحب بالخطوات المتخذة لإعادة وصلات الطرق واستئناف الرحلات الجوية بين مختلف مناطق البلد. وستساعد تلك القرارات على تطبيع حياة المواطنين العاديين وضمان توفير المساعدة الإنسانية. وتوحيد قوات الأمن في البلد عنصر أساسي آخر، مثل اتخاذ الترتيبات اللازمة للعمل المستقر لصناعة النفط، على أساس أن الموارد الطبيعية للبلد ملك لجميع الليبيين.

لكن لا يزال يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا. ونعتقد أن إمدادات الأسلحة وإدخال المرتزقة يؤججان النزاع. ويجب أن ينتهي ذلك، لا سيما وأن أي استفزازات يمكن أن تعطل وقف إطلاق النار الحالي. إن الأسلحة التي ما زالت تتدفق إلى ليبيا منذ عام 2011 تهيئ الظروف لانتشار خطر تهديد الإرهاب في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

ونعتقد أنه في ظل الحالة الحرجة الراهنة، يجب على الدول التي يمكنها التأثير على الأطراف في ليبيا تشجيعها على العمل من أجل مزيد من خفض التصعيد. وقد واصلنا الحوار مع جميع الأطراف في ليبيا وما زلنا نشجعها باتباع نهج بناءة.

لقد راقبنا عن كثب التقدم المحرز في الجولة الأولى من المحادثات في منتدى الحوار السياسي الليبي المنعقد في تونس العاصمة تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد توصلت الأطراف إلى اتفاقات محددة بشأن مبادئ الفترة الانتقالية. ومع ذلك، لا يزال يتعين عليها معالجة بعض المسائل المهمة المتعلقة بمعايير تشكيل سلطات وطنية فعالة قادرة على ضمان وحدة البلد. ونعتقد أن الحوار الوطني يتطلب تمثيلاً على أوسع نطاق ممكن. وسيساعد ذلك على ضمان قبول جميع سكان ليبيا للاتفاقات مع حماية البلد من المزيد من المحن.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بالدور المركزي في تحقيق تسوية في ليبيا. ونحن ممتنون للسيدة وليامز على جهودها، ولكننا في الوقت نفسه ندعو الأمين العام إلى تعيين مبعوث خاص في أقرب وقت ممكن. وقد طال أمد تلك العملية بدون مبرر.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، السيدة ستيفاني وليامز، على إحاطتها. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

ونشيد بالتطورات الإيجابية التي تتكشف في ليبيا. وهي برهان على أن الحل الوحيد الممكن للنزاع هو من خلال عملية سياسية شاملة بين جميع الأطراف الليبية تتجنب التهديد بالعنف أو استخدام القوة. وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفة خاصة بالتوقيع في 23 تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار. ونتطلع إلى تنفيذه وإلى تلقي تقرير الأمين العام المؤقت بحلول نهاية العام عن الخيارات المتاحة لرصد وقف إطلاق النار. لقد كان وسيظل دائما اقتناعنا الراسخ بأن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار لجميع الليبيين.

إن التقدم الذي نشهده في ليبيا هو نتاج عزم الشعب الليبي واستعداده وتصميمه، الذي يتوق إلى مستقبل أفضل. وقد تيسر هذا التقدم بفضل الدور التكميلي للمجتمع الدولي، وخاصة تحت رعاية خطة الأمم المتحدة المؤلفة من النقاط الثلاث. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الشعب الليبي في مواجهة تحدياته بشكل مُباشر مع احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة بالنيابة، السيدة وليامز وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من أجل دفع الحوار السياسي قدما، ونؤكد مجددا على ضرورة تعيين ممثل خاص للأمين العام من أجل تعزيز المكاسب المجدية التي تحققت حتى الآن.

كما نشيد بالبلدان المجاورة لليبيا على جهودها البناءة، وآخرها منتدى الحوار السياسي الليبي الذي عقد في تونس. ولاحظنا بارتياح مشاركة النساء والشباب في المنتدى، ونؤكد على أهميتهما الحاسمة لعملية إعادة البناء في ليبيا. ونتطلع إلى تنفيذ نتائج المنتدى، ونؤكد من جديد دعمنا لعمليات الحوار المقبلة وغيرها من المبادرات الإيجابية، بما في ذلك مؤتمر المصالحة الوطنية الليبية.

ومن شأن تبديد المكاسب وفقدان الزخم الحالي إنهاك قوانا. ولذلك، نحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها والتقيد الكامل بالقانون الدولي، بما في ذلك الامتثال الصارم لحظر الأسلحة. ونشجع البلدان المعنية على التصرف بمسؤولية وتفادي تقويض العملية السياسية في ليبيا.

كما أننا ندرك التحديات الإنسانية الرهيبة التي تواجه ليبيا، والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب في ليبيا على الفظائع التي ارتكبت على مر السنين.

وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا لبعثة تقصي الحقائق الدولية المعنية بليبيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان في التحقيق في الجرائم الفظيعة وضمان المساءلة.

وبالمثل، نحث السلطات الليبية على تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن من أجل معالجة الصعوبات التي تواجه اللاجئين والمهاجرين، ولا سيما أولئك الموجودين في مراكز الاحتجاز. وتمشيا مع ملاحظات الأمين العام السابقة بأن ليبيا لا تزال ميناء غير آمن لعودة المهاجرين

واللاجئين، نؤكد أن ســـــلامتهم وكرامتهم ينبغي أن تكونا على رأس الأولويات في جميع نقاط الاعتراض والإنقاذ والإنزال وما وراء ذلك.

وفي خضم أصعب الأوقات وأكثرها تحديا، يبعث الليبيون الأمل والتفاؤل فيما يتعلق بمستقبل البلد من خلال عملية الحوار. ولذلك، فإننا نشجع جميع الليبيين على مواصلة المسيرة وجميع أصحاب المصلحة في عملية الســـلام على تكثيف جهودهم من أجل مســـاعدة ليبيا في مواجهة تحدياتها. إن الصـــعوبات التي تواجهها ليبيا في هذه المرحلة هائلة ولكنها ليست مستعصية على الحل. وبالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة، فإن ليبيا تحظى بالدعم اللازم للتغلب على العقبات التي تحول دون السمو بشعبها. ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين متضامنة مع الشعب الليبي.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة ستيفاني وليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، على إحاطتها، وكذلك على جهودها الدؤوبة ودبلوماسيتها المكوكية المستمرة بين الأطراف الليبية. إن مشاوراتها المستمرة والواسعة النطاق مع جميع الجهات الفاعلة في ليبيا تشهد على أن المرأة يمكن أن تقود عندما تتاح لها الفرصة للقيام بذلك.

إن السيدة وليامز مصدر فخار لملايين النساء في كل مكان، ولا سيما في هذا العام فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لوضع ميثاق الأمم المتحدة – نحو المستقبل الذي نصبو إليه.

كما نرحب بالممثل الدائم لليبيا، السيد طاهر السني، في هذه الجلسة، ونتطلع إلى الإحاطة التي سيقدمها بشأن آخر التطورات في وطنه.

مما يشجع جنوب أفريقيا التطورات الإيجابية الأخيرة في ليبيا، والتي نعتقد أنها أطلقت عملية ستقود الليبيين على مسار إيجابي. ولذلك، نشجع الطرفين على مواصلة الزخم الإيجابي لصالح جميع الليبيين. وفي هذا الصدد، سأركز في ملاحظاتي صباح اليوم على ثلاث نقاط: التطورات الأمنية والمسار السياسي والحالة الاقتصادية والإنسانية.

أولا، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في ليبيا عقب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر واستمرار الاجتماعات الحضورية للجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتجسيد الاتفاق بصورة عملية. ونرحب بالهدوء النسبي وبوقف الأعمال العدائية الناجمين عن صمود وقف إطلاق النار. ومما يشجعنا أيضا سيادة سلوك ودي ومتناغم من جانب أطراف المفاوضات.

إن هذه التطورات تبني الثقة والوثوق في العملية التي تتابع فصولها، ويجب أن نحافظ على ذلك الزخم في المستقبل، مع التأكيد مجددا على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. وقد ثبت أن ذلك بديهي، لأن النزاع الذي طال أمده لم يعد بالفائدة على الشعب الليبي، بل لم يجلب سوى الدمار والمعاناة غير الضرورية. وبدلا من ذلك، مهدت المناقشات البناءة التي شهدناها الطريق نحو وضع خريطة طريق سياسية، يُنتظر أن تسهم في نهاية المطاف في التوصل إلى حل سياسي سلمي ومستدام. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد أن بدء عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها أمر أساسي لبناء حل سياسي مستدام.

ثانيا، تعتقد جنوب أفريقيا أن المؤسسات المتحدة في ليبيا يجب أن تشكل الأساس لاستعادة العدالة والمساءلة لجميع المواطنين الليبيين، وما زلنا نعرب عن دعمنا الكامل للعملية السياسية ذات الخطوات الثلاث التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كما كان الحال خلال عملية برلين بقيادة الأمم المتحدة.

ونرحب باستئناف ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تُعقد اجتماعاته حضوريا والذي بدأ في تونس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر ونعرب عن تقديرنا لحكومة تونس لدعمها الشعب الليبي في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار. إن هذه المحادثات هامة وقد أدت إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن قرارات حاسمة الأهمية، بما في

ذلك إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 وفتح المطارات واستئناف الرحلات الجوية المحلية وفتح الطرق التي تربط المدن وإنشاء قوة مشتركة لحماية المرافق النفطية والهياكل الأساسية. ونعرب عن تأييدنا الكامل لتلك المحادثات في الوقت الذي يقترب فيه الطرفان باطراد من وضع خريطة طريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية.

وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد دعمها للجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن التابع له واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وفريق الاتصال التابع لها، فضلا عن عمل المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى ليبيا، فيما يواصلون العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد. ونعتقد أنه ينبغي تحقيق الانسجام بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل بلوغ الهدف المشترك المتمثل في إنهاء النزاع في ليبيا.

ثالثا، يجب علينا جميعا أن نضع في اعتبارنا أنه إذا استمر النزاع في ليبيا، فإنه لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية التي ازدادت سوءا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ولذلك، تشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء ما تسببه فيه النزاع بالفعل من دمار وأضرار إنسانية.

ونرحب باستئناف إنتاج النفط وتصديره لصالح جميع الليبيين. ويسرنا أن نلاحظ أن إنتاج النفط قد وصل الآن إلى مليون برميل يوميا، مما سيزيد من الإيرادات ويخفف من بعض المعاناة الاقتصادية التي تكابدها ليبيا. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا لضمان استفادة جميع الليبيين فعليا واحترام حظر الأسلحة بغية تقليل احتمالات تأجيج المزيد من النزاع. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إنهاء جميع التدخلات الأجنبية في ليبيا لأنها لا تؤدي إلى إطالة أمد المعاناة الناجمة عن استمرار النزاع المسلح فحسب، بل تهدد أيضا سيادة ليبيا وجهود توحيد سلطة الدولة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوطيد هذه الانطلاقة الإيجابية نحو ضمان السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام في ليبيا. وسيكون من المهم إنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه للمساعدة في الحفاظ على الهدوء النسبي الحالي ومنع وقوع المزيد من أعمال العنف. وينبغي أن يشكل التحقق من إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، إلى جانب جميع معداتهم وأسلحتهم، جزءا هاما من تلك العملية. ومن الضروري أيضا إزالة جميع الألغام الأرضية في محيط المدن ونقاط الخدمات والهياكل الأساسية.

أما بالنسبة للمسار المقبل، فيما يتعلق بالحوار السياسي ووضع الإطار الدستوري لإجراء الانتخابات في نهاية المطاف، فإننا ندعو جميع الأطراف، وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركائهما، إلى بذل كل جهد ممكن لبدء ذلك العمل في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى إجراء الانتخابات على النحو الذي اتفقت عليه الأطراف.

نعتقد أن تلك الخطوات يمكن أن تتم بالتزامن مع جهود الاتحاد الأفريقي لعقد مؤتمر مصالحة فيما بين الليبيين في أديس أبابا والذي سيكون حاسما لجمع الليبيين معًا وتضميد الجراح في البلد. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا دعوة الأمين العام إلى تعيين مبعوث خاص بدون تأخير للإشراف على العملية السياسية في ليبيا ودعمها، وفقًا للقرار 2542 (2020).

في الختام، نحن على ثقة من أن الشعب الليبي سينقذ نفسه قريبًا، من الاضطرابات والنزاع المسلح المستمر منذ ما يقرب من عقد من الزمان، من خلال الحوار السياسي الشامل للجميع والمستدام بدعم منسق من جانب المجتمع الدولي.

الملحق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البداية أتوجه بالشكر إلى السيدة ستيفاني وليامز على إحاطتها القيّمة وعلى جهودها المقدّرة وتحركاتها الحثيثة من أجل دفع مسار التسوية السياسية في ليبيا. كما نشكر رئيس لجنة الجزاءات الخاصة بليبيا المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) على حسن إدارته لأعمال اللجنة، ونتطلع إلى إحاطته للمجلس في أقرب فرصة.

كما لا يفوتني أن أنوّه بدعم الأمين العام للأمم المتحدة وأمانة المنظّمة لتفعيل المسارات الثلاثة المنبثقة عن مؤتمر برلين، وبالمثل كافة الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة على مواقفها الداعمة للتطورات الإيجابية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة الأخيرة.

لقد تابعت تونس بكل اهتمام مسار المفاوضات التي احتضنها بلدنا من 9 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري في إطار الجولة الأولى لملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتشيد تونس بما تميّز به هذا الملتقى من أجواء إيجابية وبناءة وحرص جليّ من كافة المشاركين على تغليب منطق الحوار والتوافق والتحلي بروح وطنية ترجمت مدى إيمانهم بضرورة التسريع بإنهاء معاناة الشعب الليبي وتحقيق التسوية السياسية الشاملة.

وتعرب تونس عن ترحيبها الكبير بنتائج هذا الملتقى، وتنوّه بما أفرزه من توافقات مهمّة وخطوات متقدّمة تتعلق بتحديد خريطة الطريق لحل الأزمة، والاتفاق على موعد لإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، بالإضافة إلى تحديد اختصاصات السلطة التنفيذية وتوحيدها. كما تشيد تونس بمستوى مشاركة المرأة الليبية في هذا الحوار، وتعرب عن تطلّعها إلى تعزيز مشاركتها في جميع المسارات القائمة.

وتأمل تونس أن يقع البناء على مخرجات هذا الملتقى لحلّ الأزمة، وتدعو كافة الأطراف الليبية إلى مواصلة العمل بنفس الروح الإيجابية من أجل بلوغ الأهداف المنشودة في أقرب الآجال، بما يلبي طموحات الشعب الليبي في استعادة الأمن والاستقرار والتفرغ لجهود البناء والتنمية في كنف احترام وحدة ليبيا وسيادتها.

كما تجدّد تونس الإعراب عن التزامها الثابت بمواصلة مساندة جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل دفع مسار التسوية السياسية والسلمية الدائمة للأزمة، وعن استعدادها التام لبذل المزيد لدعم جهودها لإنجاح جولات الحوار المقبلة.

وتسجّل تونس بارتياح التزام الأطراف الليبية بوقف إطلاق النار الذي تمّ توقيعه في 23 تشرين الأول/أكتوبر الماضي في إطار أشغال اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، لما لذلك من رمزيّة في علاقة بتوحيد المؤسسات الليبية. كما ترحّب تونس بالجولات التي تلت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار وفقا للقرار 2542 (2020) وتتطلّع إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الآليات الممكن اعتمادها لرصد ومراقبة وقف إطلاق النار.

وتحثّ تونس كافة الأطراف المعنيّة على العمل على تنفيذ كافة بنود الاتفاق، بما في ذلك خروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضـــي الليبية وفق الجدول الزمني المتفق عليه، لما يشـــكّلونه من تهديد لأمن واستقرار ليبيا وعموم المنطقة، مؤكدين على مسؤولية مجلس الأمن في هذا المضمار. كما نجدّد الدعوة لكافة الأطراف للالتزام التّام بتنفيذ حظر السلاح المفروض على ليبيا وبعدم التدخّل في شؤونها الدّاخلية.

ونودّ التأكيد أيضـــا على تلازم جميع المســـارات المنبثقة عن مؤتمر برلين، بما يضـــمن التأســـيس للمرحلة الجديدة على درب التسوية السياسية الشاملة بشكل يضمن تفادي أيّة انتكاسات للتقدّم المحرز. كما نؤكّد على أهمية تحمّل كافّة الأطراف الليبية لمســؤولياتها والالتزام بالحل الســياســي وإعلاء المصــلحة العليا لليبيا وتنقية الأجواء السياسية والاجتماعية وتغليب الخطاب الجامع.

كما تؤكد تونس أهمية احترام القانون الدولي الإنســـاني والقانون الدولي لحقوق الإنســـان في ليبيا. وتدعو خاصّـــة إلى معالجة أوضـــاع المهاجرين واللاجئين، وإلى تعزيز المســـاءلة لضـــمان عدم الإفلات من العقاب إزاء الانتهاكات والجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا، بما في ذلك المقابر الجماعية المكتشـــــفة في ترهونة وعمليّات الاعدام بدون محاكمة والاغتيالات.

وفي الختام، يضمّ وفد بلدي صوته لمن سبقوه في تأكيد أهميّة الإسراع بتعيين مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، ومنسّـــق البعثة، بما ســـيشـــكل دعامة هامّة لجهود الأمم المتحدة والجهود الدوليّة لدفع العمليّة السياسية ومساعدة الأطراف الليبية على المضي قدما في مسارات الحوار العسكري والسياسي والاقتصادي وتعزيز إجراءات بناء الثقة.

المرفق الرابع عشر

بيان القائم بالأعمال في بعثة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة ستيفاني ويليامز على ما قد يكون الإحاطة الأخيرة التي ستقدمها إلى المجلس بهذه الصفة. لقد سهلت قيادتها الخبيرة للفريق المتفاني لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجهودها الشخصية الاستثنائية إحراز تقدم كبير نحو السلام في ليبيا، ربما أكثر مما كنا نعتقد أنه ممكن في وقت سابق من هذا العام. ونشكرها على كل ما قامت به.

ترحب المملكة المتحدة بالاتفاق الذي توصل إليه قبل أيام قليلة ملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن خريطة طريق سياسية، بما في ذلك الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر كانون الأول/ديسمبر 2021. لدى الليبيين الآن إدراك مشترك للوجهة السياسية التي ينبغي اتباعها لأول مرة منذ سنوات. وأود أن أشيد بالدور المهم الذي تضطلع به المشاركات في الملتقى. ونرحب بشجاعة الأطراف الليبية في الموافقة على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والتقدم المبكر الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما الإحساس بالمسعى المشترك لأعضاء اللجنة العسكرية المشتركة والزخم الذي حافظوا عليه، بما في ذلك من خلال أحدث اجتماع. إلا أنه وكما أوضحت السيدة ويليامز، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

لقد نص اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين الليبيين على أنه خلال فترة ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق، يجب أن يغادر جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب الأراضي الليبية برا وبحرا وجوا، وإلى أن تتولى حكومة موحدة جديدة مهامها، يجب تعليق الاتفاقات العسكرية الخاصة بالتدريب داخل ليبيا ويجب أن تغادر أطقم التدريب. وآمل بشدة أن نسمع اليوم من جميع أعضاء المجلس أنهم يدعمون ويؤيدون موقف الطرفين الليبيين. والرسالة واضحة، حيث يريد الليبيون إنهاء سريعا للتدخل العسكري الأجنبي في بلدهم ووضع حد لانتهاكات حظر الأسلحة. واتفقت اللجنة العسكرية المشتركة الأسبوع الماضي على أنه يتعين على القوات الأجنبية، كخطوة أولى، التحرك مسافة خمسة كيلومترات على الأقل بعيدا عن خط المواجهة. ويجب أن يحدث ذلك الآن وبسرعة. وعندما يواصل أعضاء في المجتمع الدولي الاستهزاء الصارخ بالقانون الدولي وعرقلة التقدم الذي يحرزه الليبيون والأمم المتحدة، يجب أن نكون مستعدين لاتخاذ إجراءات حازمة، بما في ذلك من خلال فرض جزاءات.

وعلى المسار السياسي، علينا جميعًا دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عقد جولات أخرى لملتقى الحوار السياسي والبناء نحو اتفاق ليبي على حكومة مؤقتة جديدة وشاملة للجميع، وأساس دستوري ثابت لتلك الترتيبات الجديدة. مرة أخرى، يجب أن نكون مستعدين للرد بشكل واضح وسريع على أولئك الذين يسعون إلى إفساد أو عرقلة أو تأخير التقدم نحو الحل السياسي الذي يريده الشعب الليبي ويستحقه إلى أجل غير مسمى.

كما أود أن أرحب بروح التوافق التي أدت إلى استئناف إنتاج النفط وتصديره عبر أنحاء ليبيا. ومن الضروري الآن أن يتحد المجتمع الدولي حول جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لضمان إدارة الإيرادات المتأتية من هذه الصادرات بشكل عادل وشفاف لصالح الناس في جميع أنحاء ليبيا. ونرحب بالمناقشات بشأن الترتيبات الأمنية الجديدة في المنشآت النفطية. ومن الواضح أن هذه الترتيبات يجب أن تظل بشكل حاسم في أيدي الليبيين.

تعرب المملكة المتحدة عن قلقها إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا هذا العام، إلى جانب تفاقم تفشي جائحة فيروس كورونا.

وندين بشدة جريمة القتل المروعة التي راحت ضحيتها المحامية حنان البرعصي في بنغازي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، وهي بمثابة تذكير كئيب بضرورة حماية حرية التعبير وحقوق المرأة. وندعو إلى التحقيق في مقتل واختفاء البرلمانية سهام سرقيوة في تموز/يوليه 2019 على النحو الواجب وبسرعة وشفافية.

ويبدو أنه لا يمر أسبوع من دون اكتشاف موقع جديد لمقبرة جماعية في ترهونة. كما يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بتزايد أعداد وفيات المهاجرين في البحر والظروف السائدة في مراكز الاحتجاز. إننا ملتزمون بالمساءلة، وندعو السلطات في جميع أنحاء ليبيا إلى التعاون الكامل مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق المعنية بليبيا.

ويكتسي وقف إطلاق النار الذي تم مؤخرا والتقدم الذي أحرز على المسار السياسي، اللذين توسطت الأمم المتحدة في كليهما، أهمية كبيرة. فقد أبدت الأطراف الليبية استعدادا للتوصل إلى حل وسط والمضي قدما. ولا أريد أن أقلل من شأن التحديات التي يواجهونها، ولكن رسالتي واضحة. فقد أظهر لنا الليبيون الاتجاه الذي يريدون المضي فيه: خريطة طريق سياسية، وانتخابات، وإنهاء دائم للنزاع الذي ابتُليت به حياتهم في جميع أنحاء البلد. إنهم يريدون وضع حد للتدخل الأجنبي. وقد حان الوقت لنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نرقى إلى مستوى التزاماتنا ونؤدي دورنا في مساعدتهم على الوصول إلى غايتهم. وقد آن الأوان، بالنسبة للبعض، للخروج من ليبيا.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

نخص بالشكر مرة أخرى السيدة ستيفاني ويليامز على عملها الاستثنائي في قيادة عملية الأمم المتحدة السياسية في ليبيا. فمنذ أن اجتمع المجلس آخر مرّة لمناقشة الحالة في ليبيا في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8758)، أثمر ذلك العمل كثيرا. فاتفق الليبيون على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وتضافرت جهودهم لعقد الجولة الأولى من ملتقى الحوار السياسي الليبي بتيسير الأمم المتحدة.

إننا نشيد بالاتفاق الذي توصل إليه المشاركون في الملتقى بشأن خريطة طريق لإجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، الأمر الذي سيمكن جميع الليبيين من اختيار قيادة بلدهم وتوجهه. إن تلك التطورات تُظهر توافقا واسعا في الآراء وسط الليبيين على أن الحل السياسي الشامل والمتفاوض عليه هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع. كما إنها تؤكد أن عملية الأمم المتحدة السياسية هي السبيل النافذ الوحيد لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

وظلت مجموعة كبيرة ومتنوعة من الليبيين تجتمع في تونس خلال الأسبوعين الماضيين للمشاركة في منتدى الحوار السياسي، ونشكر تونس على جهودها التيسيرية. وقد اتفق الليبيون على جدول أعمال عملي يحدد معالم تحقيق السلام، بما في ذلك تحديد موعد لإجراء انتخابات وطنية وإنشاء سلطة تنفيذية جديدة واتفاق لتوحيد المؤسسات الرئيسية وتقديم دعم قوي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التقيد بالتزاماتهم في عملية برلين وإلى تقديم دعم حقيقي ونشط لعملية الأمم المتحدة السياسية، لا سيما وأن الزخم لا يزال إلى جانبنا. وكان إعلان ليبيا عن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني بمثابة الأساس لمنتدى الحوار السياسي. غير أن التنفيذ الناجح لوقف إطلاق النار يتوقف على كل عضو من أعضاء المجلس. فنحن جميعا متفقون على أن الحلول يجب أن تكون بقيادة ليبية وبملكية ليبية. ولذلك يتعين علينا أن ندعم قرار الليبيين بوقف القتال وأن نفعل ذلك بشروطهم هم. فالبديل المفروض من الخارج بهدف تقسيم ليبيا وإقامة وجود عسكري أجنبي طويل الأمد أمر غير مقبول على الإطلاق.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم الاتفاق الليبي على أن يغادر جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب ليبيا وأن تنسحب جميع الوحدات العسكرية والجماعات المسلحة من خطوط التماس وتعود إلى قواعدها في غضون 90 يوما من اتفاق 23 تشرين الأول/أكتوبر لوقف إطلاق النار. ونرحب بالاجتماعات التي عقدتها اللجنة العسكرية الليبية المشتركة مؤخرا على الأراضي الليبية، في غدامس وفي المقر الجديد في سرت، بغية تفعيل اتفاق وقف إطلاق النار.

وينبغي للمجتمع الدولي كذلك أن يحاسب أي مخربين للسلام والأمن والاستقرار في ليبيا. ويجب علينا أن نبعث برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي سيتخذ إجراءات هادفة لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي ظلت تغذي النزاع في ليبيا. وتحقيقا لذلك الهدف، قدمت الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وإستونيا أسماء بعض من أفظع منتهكي حقوق الإنسان في ليبيا، بمن فيهم محمد الكاني وميليشيا الكانيات، إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

وستواصل الولايات المتحدة، من خلال الآليات المناسبة، الاضطلاع بدور الداعم القوي للمساءلة والعدالة المجدية لضحايا الفظائع. ونرحب بإنشاء البعثة الدولية لتقصي الحقائق من أجل توثيق الفظائع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. فمن شأن المساءلة أن تساعد على تعزيز العدالة للضحايا وضمان السلام الدائم.

كما ندعم المؤسسة الوطنية للنفط في تنفيذها لولايتها غير السياسية والتكنوقراطية واستئناف عمليات قطاع النفط والغاز على مستوى البلد، ونثني على الخطوات التي اتخذتها لكفالة الشفافية الكاملة فيما يتعلق بجميع الإيرادات التي حصلت عليها. وفي الوقت الذي يسعى فيه الليبيون إلى تحسين الحوكمة، من المخزي أن تسعى بعض الجهات الليبية والخارجية إلى تسييس وتقويض المؤسسات الاقتصادية، مثل المصرف الليبي الخارجي، ونهب تلك الإيرادات. فيجب استيضاح قيادة البنك الليبي الخارجي.

لقد كان المجلس واضحا فيما يتعلق بضرورة حماية ثروة ليبيا لصالح جميع الليبيين، ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان عدم اختلاس الأموال أو تحويلها خلال هذه الفترة الحرجة جدا. وستظل الولايات المتحدة تركز بشدة على هذا الوضع المتطور، وسنضطلع بدورنا في مساعدة الشعب الليبي على بناء مستقبل يقوم على السلام والفرص التي تأتي معه.

وأخيرا من الأهمية بمكان، في هذه اللحظة المفصلية للعملية السياسية، أن يُعيَّن في منصب المبعوث الخاص بسرعة شخص له سجل حافل في المفاوضات. والسيد نيكولاي ملادينوف هو الخيار الصحيح لذلك الدور. ونتطلع إلى التشاور مع الأمين العام والمجلس بشأن المرشحين المحتملين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وسنواصل دعم السيدة ستيفاني وليامز في دورها الجديد بالثناء في قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى أن يتم تعيين مبعوث خاص جديد، ونقدر تقديرا كبيرا استعدادها لمواصلة تمديد ولايتها في الوقت الذي تعمل فيه الأمم المتحدة على شغل ذلك المنصب.

ومرة أخرى، نشكر السيدة ويليامز. فنحن حقا ممتنون جدا لكل ما فعلته من أجل هذه العملية التي يقودها الليبيون.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر السني

[الأصل: بالعربية]

في البداية أودُ أن أتقدم بالشكر للسيدة ستيفاني ويليامز على إحاطتها بشأن آخر التطورات التي تشهدها ليبيا، ونتمنى لها ولفريقِها النجاح في كل الجهود التي يقومون بها، من أجل الوصول إلى حلولٍ عملية للأزمة الراهنة. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر إلى الدول التي ستغادر هذا المجلس نهاية هذا العام على جهودها، وهي ألمانيا والجمهورية الدومينيكية وإندونيسيا وبلجيكا، وبصفة خاصة، جنوب أفريقيا التي كانت خير داعم للقضية الليبية والشعب الليبي.

لقد تابعنا جميعا التطورات المتسارعة في ليبيا منذ أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار، الذي كنّا نسعى إلى تحقيقه منذ شهر يناير الماضي عندما توسطت روسيا لتوقيع هذا الاتفاق في موسكو، ولكن كلنا نعلم ما حدث وقتها ومن الذي تهرب. وقد بدأت هذه التطورات التي نتابعها باجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة في غدامس ثم سرت، ومن المفترض أن تؤسس لأرضية يُمكن الانطلاق منها لدعم الحوارات والمسارات الأخرى. ولذا فإننا إذ نتابع هذه اللقاءات بحرص شديد ونأمل أن تفضي إلى حلول عملية وواقعية لنجاحها، وأهمها تثبيت وقف إطلاق النار والالتزام به وخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب بأسلحتهم بجميع أنواعها ومن كل مناطق ليبيا وبإشراف ومراقبة أممية، ما زال هناك تدفق للمرتزقة والسلاح النوعي وزرع للألغام وإعداد للتحصينات بالأخص في سرت والجفرة، حسب ما تم رصده مؤخرا. لذا علينا قطع الطريق أمام الخارجين عن القانون، لأن هذا ما سيهدد فعليا استقرار المنطقة، وبالأخص الأمن القومي لدول الجوار.

في نفس السياق، نرحب بالجهود المبذولة منذ أيام واللقاء الذي انعقد في البريقة بإشراف رئيس المؤسسة الوطنية للنفط من أجل العمل على توحيد جهاز حرس المنشآت النفطية، والذي من شأنه حماية المرافق وتحييدها من دائرة النزاع. فكما شاهدنا بعد رفع الحصار الجائر الذي كان مفروضاً على الموانئ والحقول، والذي دام قرابة تسعةِ أشهر، بدأ الإنتاج يتعافى حيث وصل إلى أكثر من مليون برميل يومياً، لذا لم يعد من المقبول أبداً التلاعب أكثر بخيرات الليبيين ورزقهم.

وهنا يبقى السؤال والذي سنكرره دائماً: ماهي الضمانات الدولية لاحترام هذه الاتفاقيات؟ وهل اقتنعت الدُول المعنية والمتدخلة في الشأن الليبي بأنه لا حل عسكري في ليبيا؟ فلنا في اتفاق الصخيرات عبرة. فرغم الوعود الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتلاحقة، وجد المعرقلون طريقَهم لإفساد مفاوضات دامت قرابة العام وليس لأيام، بسبب انقسام هذا المجلس وعدم جديته في تنفيذ قراراته.

إن التطورات الأخيرة من خلال انطلاق ملتقى الحوار السياسي في تونس الشقيقة – والتي نحييها في هذه المناسبة ونتقدم لها بالشكر والامتنان على استضافتها – قد شكلت بارقة أمل لليبيين وبعض التفاؤل. وإذ نثمن كل الجهود الدولية الصادقة لدعم الحلول السلمية لإعلاء صوت العقل والحوارات وإسكات صوت المدافع والمواجهات، فيجب علينا التذكير دائماً بأن هكذا ملتقى هو ما كان يتطلع إليه الجميع في غدامس العام الماضي قبل العدوان بأيام، وما يحدث الآن هو ما كان المفترض له أن يحدث حينها، ألا وهو جلوس الفرقاء على طاولة الحوار. ولو حدث ذلك لكان من الممكن تفادي إراقة الدماء وخسارة أرواح الأطفال والنساء وخيرة شبابنا، وتجنب نزوح وتشريد الآلاف واستفحال التدخل الأجنبي في البلد. لذا نؤكد على أهمية دور الأطراف الليبية المتحاورة في كل المسارات، سواء في الداخل أو الخارج، وأن تعلو مصلحة الوطن، وأن

تعمل على إيجاد حلول جذرية شـــاملة غير منقوصـــة، وألا ترتهن للإملاءات الخارجية مهما كان نوعها وإغراءاتها، لأن التدخل الدولي سـيسـتمر ولن يتوقف ما دام يجد باباً مفتوحاً وهناك من يسـمح له بالدخول، ولنا جميعاً عبرة فيما عاشه بلدنا قرابة العشر سنوات.

وبســـبب معاناة الليبيين على مدار الأعوام والخوف من تكرار أخطاء الماضـــي ووجود أزمة ثقة، يجب أن نتفهم تخوف البعض وانتقادهم لمجريات الحوارات بكل أنواعها، سواء بسبب آلية اختيار المتحاورين والتمثيل أو منهجية العمل أو التحالفات المتناقضـــة وغيرها، لذا علينا أن نحترم آراء الجميع وألا نشـكك في وطنية أحد. فرغم كل الصعوبات والتحديات التي صاحبت الحوار الأخير، رأينا جميعاً الترحيب الكبير، سواء من الداخل أو الخارج، بتوافق المشـــاركين في ملتقى تونس حول تحديد الرابع والعشـــرين من كانون الأول/ديسـمبر العام المقبل – والذي يصـادف الذكرى السـبعين لعيد الاسـتقلال – موعداً لإجراء الانتخابات العامة، وهذا في حد ذاته إنجاز إيجابي يجب دعمه وإنجاحه. وفي هذا الإطار، نؤكد من جديد ما ورد في عدة مبادرات وبيانات لرئيس المجلس الرئاسـي، ودعواته المسـتمرة لإجراء الانتخابات الرئاسـية والبرلمانية في أقرب وقتٍ ممكن، كونها السـبيل الوحيد لإنهاء نزاع الشـرعيات وتوحيد المؤسـسـات، والاختبار الحقيقي لمن يدعي الشـعبية والأهلية للقيادة، وبها فليتنافس المتنافسون. لذا، نطالب بضـرورة الإسراع للتوافق على القاعدة الدسـتورية المناسبة لإجراء هذه الانتخابات، واحترام المطالبات الشـعبية لإنهاء كافة المراحل الانتقالية، وإقرار دسـتور دائم للبلد، وإنهاء جميع الأجسـام السـياسـية المتراكمة والمتوارثة والمنقسـمة على نفسـها، وعدم إعادة تدوير نفس الأشخاص.

ولإنجاح الحوارات السياسية الجارية والاستفادة من التجارب السابقة، نود التأكيد على النقاط التالية:

أولاً، لضـمان مصـداقية العملية الانتخابية ونجاحها، نطالب مجلس الأمن بإصـدار قرار ملزم يدعم ما يَتوافق عليه الليبيون في الحوارات المختلفة، من خارطة طريق وقاعدةٍ دستورية لإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسـمبر 2021، مع منح تفويض لبعثة الأمم المتحدة ومن خلال أجهزتها المتخصـصـة بدعم الاستحقاقات الانتخابية فنياً ولوجستياً وبإشراف المفوضـية العليا للانتخابات، وبمراقبة سير العملية بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لضمان النزاهة والشفافية، وبمحاسبة المعرقلين لهذه العملية ونتائجها.

ثانياً، يجب أن يكون الهدف الرئيس من أي مرحلةٍ انتقالية جديدة، إذا تم التوافق عليها، هو الإعداد للاستحقاق الانتخابي الذي يفصلنا عنه عام واحد، وتوفير الخدمات العاجلة لكافة المناطق، وتوحيد مؤسسات الدولة، وبالأخص السيادية منها، ليكون هناك تجانس مع السلطة التنفيذية وكافة مؤسسـات الدولة، ومحاربة الفســاد، وحل المليشــيات أينما وُجِدت، وإخضـــاع المؤسـســـة العســكرية وأجهزتها في كامل أنحاء البلد للسلطة المدنية.

ثالثاً، دعوة الاتحاد الأفريقي لعقد مؤتمر المصـالحة الوطنية، لدعم مسـارات الأمم المتحدة الأخرى، بقيادة جنوب أفريقيا، رئيسـة الاتحاد، واللجنة العليا الخاصـة بليبيا برئاسـة الكونغو، لفتح صـفحةٍ جديدة بين الليبيين يتم فيها مناقشـــة مبادئ بناء الثقة، ومســـار العدالة الانتقالية والعفو العام، وجبر الضـــرر، وعودة النازحين والمهجرين مهما كانت انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية والفكرية.

رابعاً، ضـرورة محاسبة كل من ارتكب جرائم حرب وجرائم ضـد الإنسـانية في حق المدنيين من أي طرفٍ كان وفي أي مرحلةٍ من مراحل النزاع ومنذ عام 2011، سواء من نفذها أو من دعمها والدول المتورطة

فيها، وبالأخص الجرائم التي ارتكبت أثناء العدوان على طرابلس في الرابع من نيسـان/أبريل 2019، والعمل على تحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب.

نحن حتى اليوم لا زلنا نَحصـد الضـحايا بسـبب الألغام المزروعة في جنوب طرابلس من قبل المليشـيات التابعة لحفتر، وتُخطَف وتُقتَل النسـاء كما حدث للمحامية حنان البرعصـي منذ أيام في بنغازي، ولا زلنا نكتشـف يومياً العديد من القبور الجماعية في ترهونة. لذا، نطالب مجلس الأمن مجدداً ودون تأخير وبعد كل الأدلة والبراهين المقدمة بعدم الاكتفاء ببيانات الأسف والإدانة، والإسراع بوضع المسؤولين عن هذه الجرائم ومن أعطى الأوامر لتنفيذها على قائمة الجزاءات دون أي تأخير، لا أن تتم عرقلة عمل لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) ومنع نشر تقريرها كما ذكر رئيس اللجنة منذ قليل، لأنه يبدو أن هناك من يود إخفاء الحقائق من داخل هذا المجلس.

في الختام، نعيد التأكيد على أن التدخلات الأجنبية السـلبية في بلدي تشـكل عاملاً هاماً في عدم الوصول إلى اتفاق بين الليبيين. لذا، نحذر تلك الدول من تَبِعات هذا التدخل الذي يمس بسيادة الدولة الليبية وسـلامة أراضـيها ويهدد الأمن والسـلم في المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتلقف هذه الفرصـة والتكفير عن أخطائهِ تجاه ليبيا وإظهار حسـنِ النية، وذلك عن طريق دعم إرادة الليبيين وحقهم في تقرير المصير، وعدم استخدام ليبيا ساحةً لتصفية الحسابات بدماء شعبنا، وليعلم الجميع أن ليبيا رغم أزماتها لم ولن تتكسـر، وإن كنّا نعاني اليوم، فإننا سـنتعافى غداً، وذلك بفضـل شـعبنا الذي لا يرضـى الذل والمهانة، لأن الليبي ذو عزة وكرامة. وسـيأتي يومٌ يتصـالح فيه الجميع وتُطوى صـفحة الماضـي، وحينها سـيتذكر الليبيون من سـاهم في قتلهم وزرع الفتنة بينهم، ومن وقف معهم وسـاندهم في محنتهم.